دور الكيان الصهيوني في تقويض الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015

إعداد

د. جنان يوسف

كلية العلوم السياسية- جامعة دمشق

الملخص

سعى الكيان الصهيوني للعمل على تقويض الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015، في سبيل تحقيق العديد من الطموحات، سيما تلك المتعلقة بحرمان إيران من مزايا الطاقة النووية السلمية من جهة، وحرمانها من تحقيق التطور التكنولوجي والاقتصادي والعسكري الذي يجعلها على عتبة التسلح النووي من جهة أخرى، إضافة إلى إبقاء إيران ضمن نطاق العزلة الدولية، وتقييد دورها على الساحة الإقليمية، وقد استخدمت السلطات الإسرائيلية في سبيل تقويض الاتفاق النووي، مجموعة من الوسائل، سيما محاولتها التأثير على إدارة أوباما في سبيل انتزاع الاعتراف الإيراني بـهدفهم المنشود (دولة إسرائيل) كشرط لعقد الاتفاق مع إيران، ومن ثم العمل على تحريض إدارة ترامب ودفعها للانسحاب من الاتفاق، من خلال تقديم الأدلة لإقناعها بخرق إيران بنود الاتفاق.

كان للمساعي الإسرائيلية الأثر الواضح في دفع الولايات المتحدة للانسحاب بالإدارة المنفردة من الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015، وإعادة إيران إلى دائرة العقوبات الأمريكية المنفردة دون العقوبات الأممية، وهذا ما سنسلط الضوء عليه في دراستنا.

الكلمات المفتاحية: الاتفاق النووي الإيراني- الانسحاب الأميركي- الكيان الصهيوني.

المقدمة:

شكل البرنامج النووي الإيراني نقطة تحول مهمة في التاريخ الإيراني المعاصر، والذي لطالما كان هاجسا يثير قلق الكيان الصهيوني، إذ يعد من أبرز الملفات التي تشغل الساحة الدولية عموما، والساحتين والإيرانية والصهيونية على وجه الخصوص، لما له من أبعاد سياسية وعسكرية واقتصادية واستراتيجية.

شهد الملف النووي الإيراني الذي تعود جذوره إلى خمسينيات القرن العشرين، جولات متعاقبة من المفاوضات منذ أوائل القرن الحادي والعشرين، حتى تكللت بالنجاح النسبي في عام 2015، من خلال عقد الاتفاق النووي الإيراني أو ما يعرف بـ (خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015)، المعقودة بين إيران والمجموعة الدولية 5+1، وهو ما وصفته (فيديريكا موغيريني) الممثلة العليا للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوربي، على أنه "أحد الإنجازات الكبيرة للدبلوماسية الدولية"(الرماحي، 2019).

لم تكن المفاوضات بين إيران والمجموعة الدولية 5+1 مجدية ما قبل العام 2013، إلى أن انتخب الرئيس الإيراني (حسن روحاني) عام 2013، والذي أكد على رغبته في استئناف المفاوضات، ودعا المجموعة الدولية 5+1 للحوار، والتي استؤنفت في 15 تشرين الأول/أكتوبر من عام 2013"(سهو، 2022).

سبق استئناف المفاوضات المتعلقة بالملف النووي الإيراني، دعوة أمريكية رسمية وجهها وزير الخارجية الأمريكي آنذاك (جون كيري) إلى إيران للتفاوض الجدي، حيث دعا وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري)، خلال مؤتمر صحفي في كازاخستان في 26 شباط/فبراير عام 2013، إيران إلى التعامل بجدية مع المفاوضات حول برنامجها النووي، قائلا:

"إن الكرة في ملعب إيران، فالمجتمع الدولي مستعد للرد إذا أتت إيران للحوار، وكانت مستعدة لبحث الأمور الجوهرية، ومعالجة المخاوف، التي لا يمكن أن تكون أكثر وضوحا بشأن برنامجها النووي ... وفي حالة لم تفعل إيران ذلك، فهذا يعني أنها اختارت البقاء في مزيد من العزلة" (الرماحي، 2019).

ليتم بعد ذلك التوصل لعقد الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015، بعد مفاوضات ماراثونية لعقود طويلة، مما يحقق لإيران مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية، فضلا عن العديد من المكاسب الأخرى التي تتعارض مع المصالح الصهيونية، مما دفع الكيان الصهيوني للعمل على تقويض هذا الاتفاق عن طريق الولايات المتحدة، مستخدما وسائل متعددة في سبيل تحقيق ذلك.

بناء عليه، يتناول موضوع البحث، دراسة وتحليل دوافع الكيان الصهيوني لتقويض الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015، إضافة إلى بيان الوسائل التي اتخذها الكيان الصهيوني في سبيل تقويض هذا الاتفاق، وصولا إلى دراسة وبيان النتائج التي تمخضت عن هذه المساعي.

أولا- إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

تثير الدراسة الإشكالية الرئيسة التالية:

ما دور الكيان الصهيوني في تقويض الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015؟

يتفرع عنها التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما الدوافع التي جعلت سلطات الكيان الصهيوني تسعى لتقويض الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015؟

2- ما الوسائل التي اتخذتها سلطات الكيان الصهيوني لتقويض الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015؟

3- ما النتائج المترتبة عن مساعي الكيان الصهيوني الرامية لتقويض الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015؟

ثانيا- منهجية الدراسة

أثرنا للإجابة على الإشكالية المطروحة اتباع المنهج الوصفي التحليلي.

ثالثا- تقسيم الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى مطلبين رئيسين:

المطلب الأول: دوافع الكيان الصهيوني لتقويض الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015

المطلب الثاني: الوسائل التي اتبعها الكيان الصهيوني لتقويض الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015 ومآلاتها

المطلب الأول: دوافع الكيان الصهيوني لتقويض الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015

تقبع إيران تحت العقوبات الدولية، التي فرضت عليها حالة من العزلة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، والتي بدأت مظاهرها مع بروز وتصاعد الاتهامات الأمريكية لإيران بتطوير برنامجها النووي سرا في سبيل الحصول على التقنية النووية العسكرية في العام 2002، تزامنا مع تأكيد إيران على سلمية برنامجها النووي.

ليتصدر بعد ذلك المشهد النووي الإيراني الساحة الدولية، والذي كان من نتائجه إحالة الملف النووي الإيراني إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن ثم دخوله أروقة مجلس الأمن الدولي، والذي تولى مسألة إقرار العقوبات الأممية ضد إيران، إضافة إلى العقوبات المنفردة التي فرضتها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي على إيران.

لم تتمكن إيران من طي موجة الاتهامات الأمريكية التي طالتها في العام 2002، حيث دخل الملف النووي الإيراني أروقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام 2002، والذي لعبت فيه الاتهامات الأمريكية الموجهة لإيران فيما يتعلق بتطوير برنامجها النووي سرا، دورا جوهريا. (سهو، 2022).

وبعد دخول الوكالة المواقع الإيرانية، أعلنت الأخيرة في تقريرها الأول انتهاك إيران معاهدة الحماية، تزامنا مع استمرار الضغوط الأمريكية على الوكالة لإحالة الملف إلى مجلس الأمن، فلم يكن من إيران إلا العمل على توقيع البروتوكول الإضافي لمعاهدة عدم الانتشار النووي، وصولا إلى إيقاف عمليات التخصيب كليا في العام 2003.(عباس، 2012).

وعلى الرغم من ذلك، استمرت الاتهامات الأمريكية لإيران بتطوير برنامجها النووي سرا، مما دفع إيران لاستئناف عمليات التخصيب، وبعد أخذ ورد، دخل الملف النووي الإيراني مجلس الأمن، ليقوم الأخير بفرض العقوبات على إيران، بموجب قرارات متعددة منها: (القرار رقم1737، و1747، و1803، و 1835) (سهو، 2022). الأمر الذي أدى إلى خسارة عملتها حوالي 80% من قيمتها، كما حُرمت طهران من تصدير 80% من إنتاجها من النفط الخام، وخسارتها حوالي 53 مليار دولار من الثروة النفطية.(فريح عباس، 2018).

لا شك أن حالة العزلة المفروضة على إيران منذ العام 2002، مع ما صاحبها من ظروف الحصار والتدهور الاقتصادي والقيود المفروضة على الطموحات الإيرانية على مختلف المستويات السياسية والعسكرية وغيرها من المجالات، كانت تصب في خانة مصالح الكيان الصهيوني، وهو ما يعتبره الأخير إنجازا مهما لا بد له من السعي للحفاظ عليه، فكان لا بد للصهاينة من العمل على إضفاء الحماية على تلك المكتسبات واتساع نطاقها، والتي لا يمكن بلوغها ما لم تبقَ إيران تحت مظلة العقوبات الأممية والمنفردة في آن معا، وبالتالي الحيلولة بين إيران وسعيها لكسر عزلتها الدولية.

لم تدم طموحات وروئ الكيان الصهيوني كثيرا حتى باتت إيران على بوابة تحقيق المكاسب، والاتجاه نحو كسر عزلتها الدولية مع الاقتراب من عقد الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015، وهو ما يعاكس طموحات وأمنيات الكيان الصهيوني.

دخل البرنامج النووي الإيراني مع وصول الرئيس روحاني إلى سدة الحكم في إيران في العام 2013، حقبة جديدة، شهدت العديد من التطورات التي أفسحت المجال أمام إيران لجني ثمار البرنامج النووي وتعزيز مكانتها الإقليمية بما يتعارض مع مصالح الكيان الصهيوني.

تبنى الرئيس روحاني في هذا الشأن، سياسة براغماتية تختلف عن السياسات التي اعتمدتها الإدارات الإيرانية السابقة، حيث بنى استراتيجيه انطلاقا من العمل على "تسوية الخلافات حول القضية النووية في سبيل حل المشاكل الأخرى التي تعاني منها إيران" ((Javad, 2017، والتي استطاع من خلالها تحقيق التقدم النسبي إزاء المفاوضات النووية، سيما مع واشنطن، حيث "تمكن من الوصول للمفاوضات مع الأمريكيين وجها لوجه، وهو ما فشلت في تحقيقه الإدارات الإيرانية السابقة".(.Javad, 2017)

لم يكن التقدم النسبي الذي حققته إدارة الرئيس روحاني لجهة المفاوضات المباشرة مع الأمريكيين، ليبرز إلى حيز الوجود، لولا تزامنه مع تولي الرئيس أوباما الأكثر مرونة زمام الإدارة الأمريكية، وبدا ذلك واضحا من خلال استراتيجية الرئيس أوباما تجاه إيران، والتي أُسست باتجاه العمل على "دمج إيران في المجتمع الدولي بدلاً من مواجهتها"((Raouf, 2019تزامنا مع اعتماد الرئيس روحاني العمل باتجاه الحيلولة دون "وجود عدو دائم لإيران" ((Raouf, 2019، مما جعل المفاوضات النووية تسير بوتيرة إيجابية مكنت إيران من التحرك باتجاه تحقيق المكاسب من برنامجها النووي.

تلى ذلك بروز العديد من صور تعزيز العلاقات الإيرانية الأمريكية وإن كانت بطريقة غير مباشرة، سيما في ظل التوافق الإيراني الأمريكي الذي حققته إيران زمن الرئيس أوباما والرئيس روحاني، حيث

سعت طهران لإعلان حربها على الإرهاب في سورية والعراق، من "خلال التعاون غير المباشر مع واشنطن في مواجهة تنظيم داعش، وقد أوضح الرئيس أوباما أهمية ذلك التعاون، من خلال ما بعثه للمرشد الأعلى علي خامنئي في أكتوبر 2015، مشيرا إلى المصلحة المشتركة بين البلدين في محاربة تنظيم داعش في سورية والعراق"(سهو، 2022). وبذلك أكدت إيران دورها كقوة إقليمية لها دورها الأساس في محاربة الإهارب بالتعاون مع الدول العظمى، سيما مع الولايات المتحدة، الأمر الذي يعزز مكانتها الإقليمية، وما يتعارض مع مصالح الكيان الصهيوني.

وهذا الإطار باتت الولايات المتحدة ترى نفسها أمام فرصة استراتيجية لعقد اتفاق مع طهران بمشاركة المجموعة الدولية في ضوء تعاون طهران مع الوساطة العمانية آنذاك، خشية منها في إهدار هذه الفرصة، وارتكاب المزيد من الأخطاء كالتي اقترفتها الولايات المتحدة في أوائل القرن الحادي والعشرين (كيري، 2019)، وبالتالي استمرار طهران في برنامجها النووي بشكل متسارع رغم فرض العقوبات الاقتصادية عليها.

كما تيقنت الولايات المتحدة من أن إيران باتت تقترب من صناعة القنابل النووية، مما يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، ذُكرت هذه المخاوف بقلم وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري بقوله: "كنا الممانعين الوحيدين، ما يحتمل أن تتقاسم الولايات المتحدة المسؤولية في أن يفوت العالم فرصة لحل الأزمة سلميا ... كنا أساسا على عتبة إيران المسلحة نوويا ... لقد أتقنت إيران دورة الوقود النووي، وكانت على بعد شهر أو اثنين من اقتناء السلاح ".(كيري، 2019).

ليتم بعد ذلك التوصل إلى الاتفاق النهائي، الذي ضم كل من إيران ومجموعة دول 5+1، وسط ترحيب دولي شبه كامل، باستثناء المملكة العربية السعودية والكيان الصهيوني.(إبراهيم، 2019).

وعلى الرغم من المخاوف ومعارضة الكيان الصهيوني، فقد عُقد الاتفاق النووي الإيراني بنجاح، وحمل في طياته شرطا والتزاما جوهريا مفاده التزام إيران بسلمية برنامجها النووي تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إضافة إلى اللجنة المشتركة المنشأة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، والتي تتولى القيام بإعداد تقارير دورية عن قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وأي مسألة تتعلق بالتنفيذ، وترسلها إلى مجلس الأمن الدولي الضامن للاتفاق بموجب القرار رقم 2231/ 2015 مقابل رفع العقوبات عنها.(سهو، 2022).

تعددت النتائج التي حققتها إيران جراء عقد الاتفاق النووي وتحسن العلاقات مع الدول الأطراف في الاتفاق عموما، ومع واشنطن على وجه الخصوص، سيما لجهة انتعاش الاقتصاد الإيراني، والذي حقق نموا ملحوظا في ظل عقد الاتفاق النووي، سيما بعد بدء رفع العقوبات عنها، حيث كشف (بن رودوس) نائب مستشار الأمن القومي للرئيس أوباما في كتابه (العالم كما هو) "أن رفع العقوبات بعد الاتفاق النووي أفاد الخزينة الإيرانية بنحو 400 مليار دولار من واردات النفط" كما أشارت التقارير إلى أن الاقتصاد الإيراني حقق نموا قدر بـ 12.5% على إثر رفع العقوبات بموجب الاتفاق النووي (رصانة، 2017).

كما عملت إيران في ظل دخول البرنامج النووي الإيراني حيز النفاذ، على خلق جو من الصداقة والتعاون مع جميع الدول، إضافة إلى استخدام خطة العمل لتخفيف عزلتها الدبلوماسية والدولية، فضلا عن تطوير نفسها كمركز إقليمي للطاقة والتجارة الدولية، وتطوير قدراتها العسكرية. (Katzman, 2016).

وبالنتيجة شكل الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015 مع ما حمله من كسر العزلة الدولية المفروضة على إيران، فضلا عن انتعاش اقتصادها وتعزيز مكانتها الإقليمية، صفعة لم تكن بالحسبان بالنسبة للكيان الصهيوني، فكان لا بد للأخير من السعي لتقويض هذا الاتفاق وحرمان إيران من مزاياه وإبقاءها تحت وطئة العقوبات الدولية، لذلك سعى الكيان الصهيوني إلى العمل عبر مجموعة من

الوسائل في سبيل تفكيك الاتفاق النووي الإيراني وهدمه، وهذا ما سنسلط الضوء عليه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: الوسائل التي اتبعها الكيان الصهيوني لتقويض الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015 ومآلاتها

برز موقف الكيان الصهيوني المتخوف من البرنامج النووي الإيراني، من خلال رؤيتهم أن "امتلاك إيران للقدرات النووية، حتى وإن أعلنت سلميتها، فهي تعني امتلاكها للسلاح النووي أصبح مسألة وقت، وهذا ما يشكل تهديدا وجوديا لها"(إيلاند، 2010)، مما دفعهم للضغط على الولايات المتحدة من خلال وسائل متعددة، بدأت في محاولات التأثير على إدارة الرئيس أوباما وإقناعها بأن يكون الشرط الرئيسي للاتفاق مع إيران يدور حول اعتراف الأخيرة بدولة (إسرائيل)، ومن ثم العمل على إقناع إدارة الرئيس ترامب بخرق إيران بنود الاتفاق النووي، ودفعها للانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015.

وفي هذا الإطار، فقد قوبلت الولايات المتحدة أثناء المراحل الأولى لعقد الاتفاق النووي مع إيران بمعارضة الكيان الصهيوني، إلا أنها لم تلق أذانا أميركية صاغية، والتي برزت من خلال ما دار بين الرئيس أوباما ونتنياهو، حيث "وصف الرئيس الأمريكي أوباما الاتفاق النووي بالتاريخي، فرد رئيس وزراء الكيان الصهيوني نتنياهو قائلا: "إذا كانت إيران تسعى إلى تدمير إسرائيل وتدعو علنا إلى تحقيق هذا الهدف، فإنه لا مساومة على وجود إسرائيل، وأنها لن تستسلم ولن تسلم بأي صفقة تتيح لأي دولة تسعى إلى إبادتها حيازة وتطوير سلاح نووي، ويجب أن يشمل الاتفاق النهائي اعتراف إيران بدولة إسرائيل" (حمزة، 2015). رد الرئيس أوباما على هذا الطلب في مقابلة إذاعية مع راديو N.B.R قائلا: إن فكرة ربط حصول اتفاق مع إيران بالتأكيد سلفا باعتراف إيران بإسرائيل يشبه القول فعلا أننا لن نوقع اتفاق حتى تتغير طبيعة النظام الإيراني بشكل تام" (حمزة، 2015).

وبالنتيجة لم تفلح وسائل الكيان الصهيوني في سبيل محاولة تقويض الاتفاق النووي الإيراني، من خلال المناقشات الدائرة مع إدارة الرئيس أوباما، والتي اعتمدت فيها على محاولة كسب الاعتراف الإيراني بما يسعى إليه الكيان الصهيوني منذ زمن بعيد ألا هو الاعتراف بهم كدولة من قبل خصومهم في المنطقة سيما في ذلك إيران، إلا أن إدارة الرئيس أوباما لم تلبي طموحات الكيان الصهيوني، واستمرت مع إيران والمجموعة الدولية حتى بروز الاتفاق النووي الإيراني بضمانة مجلس الأمن الدولي بموجب القرار 2015/2231.

وعندما بدأت الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نهاية عام 2016، والتي أكد فيها مرشح الحزب الجمهوري الأمريكي دونالد ترامب عزمه على الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015 إذا ما نجح في الانتخابات الرئاسية (سهو، 2022)، وجد الصهاينة الفرصة المناسبة للعمل على تقويض الاتفاق النووي الإيراني، وذلك من خلال تقديم الأدلة على خرق إيران بنود الاتفاق.

وفي هذا الإطار، فقد كانت التصريحات الأمريكية الصادرة عن بعض المسؤولون الأمريكيون تؤكد على التزام إيران بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015، حيث جاء على لسان السفير الأمريكي ستيفن مول المنسق الرئيس المعني بتنفيذ إيران التزاماتها النووية بتاريخ 25 أيار من عام 2016 أمام لجنة المصارف والإسكان والشؤون الحضرية بمجلس الشيوخ قائلا:

"جميع الأطراف ينفذون خطة العمل وإيران أتمت عشرات الأعمال المحددة لتقييد برنامجها النووي أو تجميده أو تفكيكه، ولإخضاعه لإجراءات شفافية أكبر من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية". (رؤوف، 2017).

وتأكيدا على قناعة الولايات المتحدة بالتزام الطرف الإيراني بتنفيذ بنود الاتفاق النووي لعام 2015 جاء على لسان مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية بقوله: "ليس هناك ما يشير إلى أن إيران لا تلتزم بالاتفاق". (تقرير الشرق الأوسط، 2019).

وعلى الرغم من توضيح المسؤولون في الإدارة الأمريكية تنفيذ الجانب الإيراني لجميع التزاماته كما نص عليها الاتفاق، إلا أن الموقف المؤثر والحاسم كان للرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي تأثر بشكل ملحوظ بادعاءات الكيان الصهيوني التي تشكك صراحة بعدم تنفيذ إيران للالتزامات النووية بموجب الاتفاق.

وفي هذا الشأن، فقد توافقت تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع تصريحات رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو الذي صرح رسميا بموجب بيان له بتاريخ 2018/4/30، جاء فيه بأن طهران تقوم بتطوير برنامج سري للاستحواذ على سلاح نووي، مدعيا بأن الكيان الصهيوني يملك أدلة قاطعة تثبت هذا الأمر، و"كشف رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي عن 5500 صفحة من الوثائق، و5500 ملفا آخر على 183 قرصا مدمجا ((CD، مؤكدا على وجود مستودع في طهران يحتوي 300 طن من المعدات والمواد ذات الطبيعة النووية" (تقرير الشرق الأوسط، 2019).

جاء توقيت هذا البيان قبل إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب موقفه الرسمي من الاتفاق النووي الإيراني بفترة وجيزة، وكأنما هو بمثابة إشعار للرئيس الأمريكي لنقض الاتفاق النووي، قوبلت هذه الادعاءات بموجة من الرفض الكامل من قبل الجانب الإيراني وجميع الدول الأطراف الأخرى، إضافة إلى ردة فعل معارضة من قبل بعض المسؤولون في الإدارة الأمريكية.

جاء الرد الأمريكي على ادعاءات بنيامين نتنياهو على لسان مسؤول استخباراتي أمريكي بقوله: "إن هذه الادعاءات مظللة إلى حد ما، ونحن نعلم بوجود هذه المنشأة وهي مليئة بالأوراق وخزائن الملفات، ولا شيء فيها يمكن أن يسمح لإيران بالخروج عن الاتفاق النووي".(تقرير الشرق الأوسط، 2019).

في ذات الاتجاه جاء الرد الأوربي على لسان مسؤولون أوربيون مفاده: "بأن المواد المؤرشفة يعرفونها والوكالة الدولية للطاقة الذرية على دراية كاملة بها، وأن هذه الملفات تعود إلى عام 2003، وهي التي دفعت الأطراف لعقد الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015".(تقرير الشرق الأوسط، 2019).

كما أن اللجنة المشتركة المنشأة لمراقبة عمليات النقل والمشتريات النووية بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2015/2231 الضامن للاتفاق النووي الإيراني، أصدرت أربعة تقارير بموجب خمسة وعشرون اجتماعا شارك فيه جميع الدول المتعاقدة، امتدت هذه التقارير بين عامي 2016 و 2018 دون تسجيل أي شكوى أو أي نزاع بين الدول المتعاقدة، وكذلك أكدت التقارير على أن عمليات النقل والمشتريات ذات الصلة بالمجال النووي يتم تنفيذها كما نصت عليها خطة العمل الشاملة المشتركة، دون أي إخلال من أي دولة طرف في الاتفاق. (تقارير اللجنة المشتركة، 2016- 2018).

وفي ذات الإطار، استطاعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوصول إلى كافة المنشآت النووية الإيرانية منذ تاريخ نفاذ الاتفاق النووي الإيراني، لتصدر الوكالة منذ ذلك التاريخ إلى حين إعلان الولايات المتحدة قرارها بالانسحاب الأحادي الطرف من الاتفاق، عشرة تقارير خلال الأعوام 2016 و2017 وبداية عام 2018، تابعت الوكالة أعمالها بعد انسحاب الولايات المتحدة بدعم كامل من إيران وجميع الدول الأطراف الأخرى، "وصل عدد التقارير بحلول عام 2019 إلى خمسة عشرة تقريرا، أكدت هذه التقارير على تنفيذ إيران جميع التزاماتها ذات الصلة بالمجال النووي دون تسجيل أي إخلال من قبلها، مع الإشادة بتقديم إيران جميع التسهيلات لموظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في قيامهم بمهام التحقق والرصد المتفق عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة" (تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 2016-2018).

كما كان للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو العديد من البيانات التي تؤكد صراحة على تنفيذ إيران لجميع التزاماتها النووية، وأنها ماتزال ضمن دائرة الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وعدم وجود أدنى شك بوجود نية لإنتاج السلاح النووي، بحيث أطلع المدير العام للوكالة يوكيا أمانو مجلس الأمن الدولي خلال اجتماعه حول عدم انتشار الأسلحة النووية ودعم معاهدة حظر الانتشار النووي قبل المؤتمر الاستعراضي لعام 2020 كما أعدت للتسليم بقوله:

"إن إيران قد أجرت مجموعة من الأنشطة ذات الصلة بتطوير جهاز متفجر نووي قبل نهاية عام 2003 ومع ذلك لم تتقدم هذه الأنشطة إلى أبعد من الجدوى والدراسات العلمية، كما أنه ليس لدينا مؤشرات موثوقة على وجود أنشطة في إيران ذات الصلة بتطوير جهاز متفجر نووي بعد عام 2009، ومنذ يناير 2016 تقوم الوكالة بالتحقق من رصد تنفيذ إيران لالتزاماتها المتعلقة بالأسلحة النووية بموجب خطة العمل، وإيران تواصل تنفيذ التزاماتها بالكامل". (IAEA, 2020).

وعلى الرغم من ذلك، فقد كان توقيت ادعاءات الكيان الصهيوني توقيتا حرجا ومدروسا، سعوا من خلاله لبلوغ غايتهم المتمثلة في التأثير على قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وهذا ما أكده وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف الذي نفى صحة تلك الادعاءات، قائلا: "ليس من باب الصدفة أن توقيت هذه الادعاءات الكاذبة ... هو قبل أيام قليلة من 12 أيار موعد إعلان الرئيس ترامب موقفه من الاتفاق النووي".(القوصي، 2018).

وفي هذا الشأن، فقد أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب موقفه من الاتفاق النووي لعام 2015 المتضمن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من خطة العمل الشاملة المشتركة بتاريخ 2018/5/8، بينما كان توقيت ادعاءات الكيان الصهيوني بتاريخ 2018/4/30، أي قبل مدة أسبوع من الإعلان الأمريكي، مما يشير صراحة إلى الأثر الواضح لإدعاءات الكيان الصهيوني على القرار الأمريكي وحمله على الانسحاب وتقويض الاتفاق النووي مع إيران.

ولتبرير موقف الولايات المتحدة فقد أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب "أن الاتفاق النووي لعام 2015 يتضمن عيوبا هائلة، وأن طهران لم تحترم روح الاتفاق، وأنها ما تزال قادرة على امتلاك سلاح نووي، مؤكدة في الوقت ذاته بأن هناك أدلة تثبت أن الجانب الإيراني ينتهك الاتفاق النووي معبرة عن مخاوفها من أن الشرق الأوسط سيمر بسباق للتسلح النووي في حال تمديد الاتفاق مع إيران"(حسين، 2018)، وهذا ما أراده الكيان الصهيوني.

وبذلك جاء الموقف الأمريكي متوافقا مع موقف الكيان الصهيوني من الاتفاق النووي لعام 2015 متماشيا مع مصالح هذا الكيان في المنطقة، في حين لم تكن الدول الأطراف في الاتفاق راضية عن انسحاب الولايات المتحدة منه.

وعلى الرغم من معارضة الدول الأطراف للانسحاب الأميركي المنفرد من الاتفاق، قام الرئيس الأمريكي بتوقيع أمر بإعادة فرض العقوبات على إيران، كما "حذر الدول من فرض عقوبات شديدة عليها في حال قدمت المساعدة لطهران للحصول على أسلحة نووية"(حسين، 2018)، وذلك في إطار تطبيق العقوبات الأمريكية خارج الحدود، وهو ما يصب في خانة مصالح وطموحات الكيان الصهيوني.

الخاتمة:

سعى الكيان الصهيوني إلى تقويض الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015، من خلال محاولات التفاهم من إدارة الرئيس أوباما في سبيل انتزاع اعتراف من الإيرانيين بدولة (إسرائيل) كشرط أساسي لعقد الاتفاق النووي، ومن ثم العمل على تحريض إدارة الرئيس ترامب ودفعها للانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، بحجة انتهاك إيران بنود الاتفاق بما يتوافق مع ادعاءات الكيان الصهيوني، وبالتالي تحقيق طموحات الأخير في إبقاء إيران تحت مرمى العقوبات الأممية والمنفردة في آن معا، وحرمانها من مزايا الاتفاق النووي الذي يؤمن لإيران الانتعاش الاقتصادي والعسكري والمكانة السياسية على الساحة الدولية، وهذا ما تحقق عبر استئناف فرض العقوبات المنفردة والجماعية ضد إيران وهو ما يحقق غايات الكيان الصهيوني.

قائمة المراجع:

أولا- الكتب

- الرماحي احمد خضير، 2019- مستقبل العلاقات الأمريكية –الأوربية حيال روسيا الاتحادية. الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ص 433.

عباس جبار فريح ، 2018- الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى (تداعياته الاستراتيجية وانعكاساته الاقليمية)، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ص74.

كيري جون، 2019- كل يوم هو إضافة، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ص555.

إيلاند جيورا، 2010- الملف النووي الإيراني: خيار إسرائيل العسكري، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص 3.

رؤوف طارق، 2017- التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص623.

إبراهيم طالب، 2019- إيران النووية- البرنامج الإيراني النووي من النشأة إلى الأزمة فالحل، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ص501.

عباس عامر، 2012- البرنامج النووي الإيراني في ضوء القانون الدولي، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ص 123.

سهو علي، 2022- الانسحاب الأحادي الطرف من المعاهدات الدولية الجماعية (الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015 نموذجا)، منشورات المركز الديمقراطي العربي، برلين، ص 6.

ثانيا- المجلات

حمزة تيسير، 2015- الموقف الإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني ودول(5+1)، مجلة الرابطة، العدد 21، دمشق، ص19.

حسين غزوان جبار، 2018- "الملف النووي الإيراني في خطابات ترامب وردود روحاني وظريف: دراسة في تغريداتهم على مواقع تويتر"، مجلة مدارات إيرانية، منشورات المركز الديمقراطي العربي، ، العدد الأول، برلين، ص94.

القوصي محمد رفيق، 2018- لماذا انسحب ترامب من الاتفاق النووي مع إيران؟!، مجلة صوت فلسطين، العدد 605، دمشق، ص29.

ثالثا- التقارير والدراسات

تقرير الشرق الأوسط رقم 195، 2019- على جليد هش: ثلاث سنوات على الاتفاق النووي الإيراني، منشورات مجموعة الأزمات الدولية، ص3.

رصانة، التقرير الإستراتيجي السنوي 2017، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، ص49-50.

رابعا- المواقع الإلكترونية

تقارير اللجنة المشتركة، على موقع الأمم المتحدة: https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/2231/reports-joint-commission، تاريخ الزيارة: 2024/5/5.

تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية رقم:(2016/57، 2016/250، 2016/535، 2016/808، 2016/983، 2017/234، 2017/502، 2017/777، 2017/994، 2018/205، 2018/540، 2018/835، 2018/1048، 2019/212، 2019/496)، على موقع الوكالة الدولية للطاقة الذرية: https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/2231/iaea-reports، تاريخ الزيارة: 2024/5/5.

خامسا- المراجع الأجنبية

Haghgoo Javad, 2017- and Zahed Ghaffari Hashjin, and Mohammad Aghaei, "A Review of the Turnaround in Iranian Foreign Policy during President Hassan Rohani's Administration", Vol. 6, No. 3, Turkey, p: 252.

Raouf Huda, 2019- "Iranian quest for regional hegemony: motivations, strategies and constrains", Review of Economics and Political Science, Vol. 4 No. 3, p: 252- 253.

Katzman Kenneth, 2016- "Iran's Foreign and Defense Policies", United States: Congressional Research Service, October 21, p: 36.

IAEA, Strengthening the Non-Proliferation Treaty ahead of the Review Conference in 2020, Official website of the International Atomic Energy Agency, On the IAEA website: https://www.iaea.org/newscenter/statements/strengthening-the-non-proliferation-treaty-ahead-of-the-review-conference-in-2020, Date of visit: 5/5/2024.

The role of the Zionist entity in undermining the 2015 Iranian nuclear agreement

Abstract

The Zionist entity sought to undermine the 2015 Iranian nuclear agreement in order to achieve many ambitions, especially those related to depriving Iran of the benefits of peaceful nuclear energy on the one hand, and depriving it of achieving the technological, economic and military development that would put it on the threshold of nuclear armament on the other hand, in addition to keeping Iran within the scope of international isolation and restricting its role in the regional arena. The Israeli authorities used a set of means to undermine the nuclear agreement, especially its attempt to influence the Obama administration in order to extract Iranian recognition of their desired goal (the State of Israel) as a condition for concluding the agreement with Iran, and then working to incite the Trump administration and push it to withdraw from the agreement, by providing evidence to convince it of Iran's violation of the terms of the agreement. The Israeli efforts had a clear impact in pushing the United States to withdraw unilaterally from the 2015 Iranian nuclear agreement, and to return Iran to the circle of unilateral American sanctions without international sanctions, and this is what we will shed light on in our study.

Keywords: Iranian nuclear deal - US withdrawal - Zionist entity.